

الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي BREXIT

رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية - الأوروبية

Brexit: a forward-looking vision for British-European economic relations

دهينة مجدولين، جامعة محمد خيضر بسكرة، majdouline.dehina@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/12 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/20

ملخص: بعد ظهور نتائج الاستفتاء الشعبي البريطاني بتاريخ 23 جوان 2016، برزت تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشكل واضح على المدى القصير، وبغموض كبير في شكل العلاقات الاقتصادية مستقبلا. لذلك جاءت هذه الدراسة تستعرض التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي على العلاقات الاقتصادية بينهما، وهي تهدف إلى التعرف على جوانب السياسات العامة والاقتصادية الأكثر تأثرا من خلال فهم التساؤلات التي يثيرها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي - المملكة المتحدة - البركسيت

تصنيف JEL : F15, F02, F1

Abstract: After the results of the British popular referendum of June 23, 2016, the implications of Britain's exit from the European Union for each of them became clear in the short term on the one hand, and on the other hand, great ambiguity dominated the form of future economic relations.

In this regard, this study examines the possible consequences of the UK's decision to leave the European Union on their economic relations with each other. It aims to identify the aspects of general and economic policies most affected by understanding the questions raised by the exit of the United Kingdom from the European Union.

Keywords: European Union, United Kingdom, Brexit

JEL classification code : F15, F02, F1

المؤلف المرسل: دهينة مجدولين ، الإيميل: majdouline.dehina@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

لطالما اعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، حيث تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، لكن قرار بريطانيا في الانسحاب من هذا التكتل؛ والذي جاء في 23 جوان 2016 باستفتاء شعبي وضع مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضوع تساؤل كبير، كما وضع صناع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب التراجع عن فكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتفاء بالدولة الوطنية، مما يهدد بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه.

1.1 إشكالية الدراسة: ماهي أسباب الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي؟ وما هي

تداعيات هذا الانسحاب على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي؟

2.1 فرضيات الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين مفادها؛

- قرار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي ليس وليد الأحداث الأخيرة من أزمت اقتصادية بل هو نتيجة لتراكمات تاريخية

- الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي لن يكون لصالح بريطانيا

3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من السعي لكشف مبررات سعي بريطانيا للتححر من الاتحاد الأوروبي رغم المكاسب الكبيرة التي كانت تحققها وهي عضو في هذا التكتل القوي عالمياً، والبحث في مستقبلها بعيداً عن الامتيازات التي كانت تحوزها في ظلها.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل للعواقب المترتبة عن BREXIT

على مستوى المعيشة والتجارة في بريطانيا، وذلك باستعراض مجموعة من السيناريوهات منها التفاوضية ومنها التفاوضية لبريطانيا، وكذلك النظر في آثارها على الاتحاد الأوروبي.

4.1 المنهج المتبع : نظراً لطبيعة الدراسة التي تقوم على حالة اللاتيين في كثير

من الجوانب تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال الوقوف على أحداث الماضي والاستفادة

منها في تحليل العلاقات الحالية والمستقبلية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما تم استخدام المنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والأبعاد المرتبطة به والنظر في العلاقات المتوقعة بعد الانسحاب البريطاني.

5.1 تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية كالآتي:

- الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات البريطانية- الأوروبية
- أسباب وخطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
- آثار BREXIT على كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي
- السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية- الأوروبية بعد الـ BREXIT

2. الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات البريطانية- الأوروبية

1.2 نشأة الاتحاد الأوروبي: تعتبر نهاية الحرب العالمية الثانية البداية الفعلية للوحدة الأوروبية بعد أن أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعا سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة الحرب وتمزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفييتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من حجم التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق (أبو شرار، 2010، صفحة 402)، فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق تجاه التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية على أساس أن الروابط الاقتصادية بين الدول تخفف النزاعات وأنه بتقويتها تخفف آثار الحرب و تزول وبالفعل تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية.

1.1.2 الاتحاد الأوروبي: مر الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل ومحطات تاريخية لعبت دورا هاما في تشكيله وكان أبرزها عام 1948 تأسيس اتحاد البنلوكس BENELUX الذي كان نتيجة

له أن وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا و لوكسمبورغ عام 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هتين السلعتين الاستراتيجيتين. وابتداء من الخمسينيات تفككت بسرعة القيود داخل منظمة التعاون الاقتصادي، ونمت البلدان الأوروبية على أهمية التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية.

هذه الدول الست قامت لاحقا بتطوير التعاون فيما بينها إلى أبعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما عام 1957، الأولى تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والتي عرفت باسم السوق الأوروبية المشتركة ، وتتعلق الثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية EURATOM للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية.

وفي عام 1968 قامت الجماعة الأوروبية بإقامة اتحاد جمركي بين أعضائها، بمقتضاه تطبيق تعرفه جمركية موحدة على الواردات وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل. وزاد عدد أعضاء الجماعة الأوروبية من 06 أعضاء عام 1957 إلى 15 عضوا عام 1995، حيث انضمت عام 1973 إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من الدنمارك، إيرلندا، المملكة المتحدة ، وانضمت اليونان عام 1981، وكذلك اسبانيا والبرتغال عام 1986، أين تم اعتماد القانون الأوروبي الموحد بالإضافة إلى الانتهاء من السوق الأوروبية المشتركة ليتم بحلول عام 1992 تغيير اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى **الاتحاد الأوروبي**، بالإضافة إلى تحديد بعض الأهداف الأخرى كالاتحاد النقدي، والمواطنة الأوروبية، إضافة لتحديد سياسات مشتركة جديدة بما فيها السياسة الخارجية والأمنية والتعاون في قضايا الأمن الداخلي، وفق معاهدة ماستريخت.

عام 1995 انضمت للاتحاد الأوروبي كل من النمسا وفنلندا والسويد ، وتلتها عام 2004 عشر دول من دول أوروبا الشرقية (قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا)، ثم التحقت كرواتيا عام 2013 لتصبح الدولة العضو الثامنة والعشرون في الاتحاد الأوروبي.

2.1.2 الاتحاد النقدي الأوروبي: تم الانتقال عام 1998 إلى الاتحاد النقدي الأوروبي للدول التي استكملت متطلباته عبر ثلاث مراحل (رميدي، 2006-2007، صفحة 55)؛

- **المرحلة الأولى (ماي 1998 - جانفي 1999)؛** تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، ومن ثم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

- **المرحلة الثانية (جانفي 1999 - جانفي 2002)؛** في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين بين اليورو والعملة المشاركة فيه، وهنا استخدم اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية المعاملات بين البنوك وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو خاصة منها تلك التي تستحق بعد جانفي 2002، بعدها تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو.

- **المرحلة الثالثة (جانفي 2002 - جوان 2002)؛** تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو.

3.1.2 هياكل الاتحاد الأوروبي: من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة، سميت بمؤسسات صنع القرار وهي كالتالي:

- **مفوضية الاتحاد الأوروبي:** هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي تقترح القوانين والقواعد الجديدة، وتساهم كل دولة من الاتحاد الأوروبي بمفوض يمكن أن يحتل منصبه بعد موافقة البرلمان الأوروبي لمدة خمس سنوات.

- البرلمان الأوروبي: هو المؤسسة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي المنتخبة مباشرة من قبل مواطني دول الاتحاد الأوروبي لفترة ولاية مدتها 05 سنوات. ويمثل البرلمانيون شعوبهم الذين انتخبوهم والأحزاب، أي أن كل واحد منهم يمثل دولته، ومن مهامه مراقبة عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي والتدقيق عليها للتأكد من أنها تمارس أعمالها بصورة مرضية، وإلا يمكن التصويت بإقالتها بما يسمى بحجب الثقة.

- مجلس الاتحاد الأوروبي: هو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع ثلاث مرات في السنة ويحدد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي.

- محكمة العدل الأوروبية: وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وذلك بتفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي.

- ديوان المحاسبات: وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد، حيث تدفع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي رسم العضوية الذي يتألف من دخل الجمارك وضريبة القيمة المضافة ورسم يحسب على أساس مجموع الدخل الوطني الصافي الشامل، تدفع الدول الأعضاء رسوم مختلفة على أساس ظروفها، وتناقش مفوضية الاتحاد الأوروبي الميزانية وكيفية استخدام أموال الاتحاد الأوروبي.

2.2 أسباب تأخر انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي

تميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، خاصة بينها وبين كل من فرنسا وألمانيا خاصة منها الاختلاف حول مفهوم التحالف السياسي وتحديد المدى الذي يمكن ان تمتزج فيه السياسات القومية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، صفحة 1). فتاريخ العلاقات البريطانية الأوروبية كان مليئا بالصراعات بين دولة تقدر مفهوم السيادة والهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول تطمح إلى إرساء نظام فيدرالي يسير نحو الاندماج أكثر فأكثر، وتعتبر بريطانيا أول الدول

التي دعت إلى الوحدة الأوروبية عام 1950، ولكن بسبب المساس بسيادتها اختارت عدم الانضمام إلى هذا المشروع إلى غاية 1973.

إن مشكلة بريطانيا الكبرى هي اقتصادية، فاعتبارا من الخمسينيات بدأ ركود الاقتصاد الانجليزي، حيث عرفت المملكة المتحدة موجة تضخمية قوية وبطالة ضخمة، ويعود ذلك الوضع لعدة أسباب منها عدم كفاية الاستثمارات والتجهيزات وقلة الإنتاج التي غالبا ما كانت ترتبط بالروح المحافظة للثقافات مما أدى إلى صراعات اجتماعية خطيرة، ثم تسبب تفكك الحياة الاقتصادية للكومنولث بضربة قاسية للاقتصاد البريطاني.

استهانت المملكة المتحدة على امتداد الخمسينيات ببدايات البناء الأوروبي، وفضلت تعزيز روابطها مع دول الكومنولث، وفي سنة 1950 رفضت اقتراحا جديدا بدخول المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، وفي سنة 1957، بعد رفض انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لجأت لندن إلى المنافسة فأقامت المنظمة الأوروبية للتبادل الحر، وكان لذلك فشلا ذريعا مما دفع بها إلى العودة من جديد لتتطرق باب أوروبا اعتبارا من سنة 1962، وكانت فرنسا آنذاك حذرة منها لأنها كانت تفضل الساحة الواسعة على القارة، لكن باقي الأوروبيين كانوا يفضلون دخول بريطانيا الأمر الذي صعب فهمه، وهم يدافعون عن قضايا تتجاوز المصلحة الذاتية إلى المصلحة الأوروبية، في حين كانت بريطانيا العظمى تعادي ذلك بعمق ومع ذلك فقد أعلن شارل ديغول في جانفي 1963 إقفال باب السوق المشتركة أمامها، بسبب الشروط المستهجنة التي وضعتها، وكذلك بسبب السياسة الأطلسية للحكومة البريطانية (غربي، 2018، صفحة 95).

تأخر دخول بريطانيا إلى السوق حتى عام 1973، وأدت السنوات العشر الإضافية من العزلة البارزة إلى تفاقم الوضع في بريطانيا العظمى تجاه شركائها الأوروبيين، في حين حققت الصناعة الفرنسية تقدما بوتيرة 06 % سنويا بين سنتي 1960 و 1970، وتطورت الصناعة الألمانية بوتيرة 5.5 % بينما الصناعة البريطانية بنسبة 02 %.

بعد استقالة ديغول سنة 1969 أصبحت السياسة الفرنسية أكثر براغماتية، وكانت بريطانيا والدانمارك وإيرلندا والنرويج مازالت تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد وافق الرئيس الفرنسي الجديد "جورج بومبيدو" على ذلك شريطة الموافقة على تمويل السياسة

الزراعية المشتركة، إضافة إلى التعمق في اتحاد اوروبي نقدي وتنسيق السياسة الخارجية، وفي سنة 1973 انضمت كل من بريطانيا ايرلندا والدنمارك.

3. أسباب وخطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي BREXIT

1.3 آليات ونظام الخروج من الاتحاد الأوروبي

قبل معاهدة لشبونة - الموقعة سنة 2007 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009- لم يكن هناك أي آلية لخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي (BBC, 2017) ، إلى أن تم ادراج المادة 50 من معاهدة لشبونة في بند الانسحاب ، وهي تحدد سبل انسحاب احدى الدول من الاتحاد الأوروبي وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها.

ويترتب على الدولة المنسحبة من الاتحاد الأوروبي ما يلي (قاسمية، 2019):

- التفاوض بشأن " اتفاق الانسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي بعدد اعضائه الثمانية والعشرين، بالأغلبية المؤهلة، بعد موافقة البرلمان الأوروبي وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها مغادرته.
- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول " اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسميا قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء، وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتحاد الأوروبي على ذلك بالاجماع.
- يجب أن يتفاوض الاتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد.
- لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.
- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتحاد الانضمام مجددا إليه، فإن طلبها يخضع لنفس الاجراءات المنصوص عليها في المادة 49 من معاهدة لشبونة.

هذه المادة المؤلفة من 05 فقرات قصيرة نسبيا لا تعطي إلا تفاصيل قليلة ملموسة حول الطريقة التي ينظم فيها الخروج، خاصة أنه لم يطبق على أي دولة إلا بعدما طلبت بريطانيا الانسحاب فكانت أول دولة تقرر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

2.3. أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

1.2.3 أسباب الدعوة لاستفتاء الخروج أو عدم الخروج من الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام بريطانيا إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1973، وعلاقتها بأوروبا محل خلاف بين الحين والآخر ففي عام 1957 دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة ونتج عنه الموافقة على البقاء في الاتحاد بنسبة 67 بالمئة. وفي عام 1983 سعى حزب العمال إلى الفوز بالانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية ولكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة "مارجريت تاتشر".

في التسعينيات انقسمت حكومة حزب المحافظين بقيادة "جون ماجور" حول اتفاقية ماستريخت ما بين المشككين تجاه أوروبا والمؤيدين لها، أدى هذا الصراع في النهاية إلى ضعف شعبية الحزب وخسارته في الانتخابات. وأخيرا مع عام 2010 انقسم حزب المحافظين مجددا وحكومته بقيادة دافيد كاميرون الذي وعد في حال نجاح حزبه في الانتخابات أنه سيقوم باستفتاء جديد حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي وهو ما نفذ بالفعل -مراهنا على نفس النتيجة السابقة- في جوان 2016 (اسماعيل، 2018، صفحة 31)، وقد كانت المفاجأة بعد الاستفتاء بأن النتيجة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة تقترب من 52 بالمئة، فكانت بذلك صدمة له ولم يكن أمامه إلا خيار اعلان استقالته من رئاسة الوزراء، وتولي تيريزا ماي رئاسة الوزراء يوم 13 جويلية 2016 (اسماعيل، 2018، صفحة 31).

2.2.3 أسباب التصويت لمصلحة خروج بريطانيا في استفتاء يونيو 2016

لم تقتصر أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أسباب اقتصادية وسياسية فقط، بل كان للعامل الهوياتي دورا كبيرا في ذلك؛ فبريطانيا التي رفضت الانضمام لمنطقة اليورو وتشبثت بعملتها الوطنية والتي لم تقبل الدخول في اتفاقية منطقة الحدود المفتوحة بين دول

أوروبا "شغن"، كانت قد سبقت فرنسا بـ 600 سنة في اتخاذ عملة وطنية موحدة وسبقت ألمانيا وإيطاليا بقرن كامل، ولم يحدث منذ 1300 سنة أن استبدلت بريطانيا الجنيه الاسترليني أو غيرت فيه، هذه العراقة هي التي جعلت البريطانيين يرفضون استبدال عملتهم المحلية بعملة أجنبية لا تحمل شيئا من رموزهم الوطنية، هذا ما قد يهدد الهوية والسمات الثقافية البريطانية ويؤدي إلى زوالها، لذلك فهي تتحفظ عن كل ما يمس هويتها الخاصة (الأحمدي، 2002).

وفي الجانب الاقتصادي، نجد أن الاقتصادات الكبرى خلال العقد المنصرم عاشت أزمة مالية واقتصادية ثقيلة مازالت تبعاتها تؤثر على طريقة تعامل المؤسسات الكبرى ورسمي السياسات المالية حول العالم حيث شابها الكثير من عدم الكفاءة، فالإتحاد الأوروبي فشل من خلال البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في خفض معدلات التضخم.

كما يعتبر فشل الإتحاد الأوروبي في حل مشاكل الدول الصغيرة (بولندا، قبرص ، هنغاريا واليونان) وتمكينها من تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنتشلها من الأزمة، سببا في دفع أعداد كبيرة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الغنية، خاصة منها بريطانيا التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في الإتحاد الأوروبي عام 2015 وفقا للنتائج المحلي الاجمالي، وتساهم بنسبة 17.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للإتحاد الأوروبي بعد ألمانيا التي تستحوذ 20.72 % وتسبق فرنسا التي تساهم بنسبة 14.9 % من الناتج الاسمي للإتحاد الأوروبي (eurostat database, 2019). هذه الفروقات في الناتج المحلي بين دول الإتحاد الأوروبي كانت سببا رئيسيا في خلق النزاعات بين دول الإتحاد الأوروبي فمعدلات النمو بينها لم تكن متوازنة مما جعل الكثير من الدول تتخلص من التزاماتها تجاه مشكلة سداد ديون الدول الضعيفة تحت شعار " لماذا علينا أن ندفع لدول لا تنتج؟" (الركابي، 2019). كما يعتبر التخوف من من سيطرة دول منطقة اليورو الـ 17 على مجريات اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي سببا لقرار بريطانيا في الانسحاب خاصة وأنها ليست عضوا في الإتحاد النقدي الذي سبب ضعفا في تنافسية الإتحاد الأوروبي نتيجة أزمة قروض منطقة اليورو التي شلت الاقتصاد الأوروبي.

كما تعد قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة من وسط أوروبا بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً في عامي 2004 و 2007، وذلك في ظل عدم قدرة أي من المسؤولين على التعامل مع الرأي العام الرافض للضغط الذي تشكله الهجرة على سوق العمل والخدمات العامة، وقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر (رولان، 2016)، وأمام الآراء التي لا ترى الجانب الانساني من المهاجرين ، أصبح المهاجرون يشكلون تهديداً أمنياً واقتصادياً وديموغرافياً نتيجة صعوبة التحكم فيها خاصة أن تجربة مشروعات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية فشلت في تحقيق الهدف منها، وهي لم تؤد إلا لتغيير طرق الهجرة وليس وقفها (قوراري، 2017، صفحة 460)، وقد اعتبرت الهجرة وسيلة يتسلل بواسطتها الإرهابيون إلى الداخل والدليل على ذلك كثرة الأحداث المرتبطة بالإرهاب في أوروبا خاصة عامي 2015 و 2016، والتي لم تسلم منها بريطانيا في ديسمبر 2015.

4. آثار BREXIT على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي

اختلفت الآراء ووجهات النظر من كلا الطرفين (بريطانيا و الاتحاد الأوروبي) حول الآثار السلبية على الاقتصاديين، خاصة وأن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية.

1.4. آثار BREXIT على بريطانيا:

لن يكون حال بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي كحال بقائها، بل هناك العديد من التغيرات التي سيمسها التغيير، ويمكن التطرق إلى أهم العواقب من خلال النقاط الآتية:

1.1.4 الآثار على النمو الاقتصادي؛ إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عاملاً مباشراً يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة وفقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي مع فرص تدفق رؤوس

الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وماله من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية (تمرايط، 2017، صفحة 442).

2.1.4 فيما يخص الآثار على التجارة، تمثل الصادرات البريطانية حوالي 20 % من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج (دون احتساب الصادرات البينية بين دول الاتحاد نفسها)، بينما تشكل دول الاتحاد الأوروبي سوقا ل 50 % من الصادرات البريطانية. ومن المعروف أنه لا توجد تعرفه جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد الأوروبي، لكن بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحتمل ان تقل الأنشطة التجارية والمالية بصفة كبيرة، من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، أو حق الشركات في العمل دون عوائق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على اقتصاد بريطانيا، مع تأثيرات غير مباشرة على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شأنه أن يعقد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها (علة، 2018، صفحة 365).

3.1.4 الآثار على العملة، فور إعلان نتائج الاستفتاء تعرض الجنيه الاسترليني لهزة عنيفة حيث انخفضت قيمته بنسبة 10 % وهي أكبر نسبة انخفاض تسجل منذ عام 1985، وفي المقابل انخفضت قيمة اليورو وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. ويتوقع أن يستمر الانخفاض طالما تعيش بريطانيا حالة عدم استقرار في اقتصادها.

4.1.4 الآثار على فرص العمل والهجرة الأوروبية إلى بريطانيا، يعتبر موضوع الهجرة أحد أهم اسباب مطالبة بريطانيا بخروجها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما سينعكس ايجابا على الاقتصاد المحلي بسبب توقعات في توافر مناصب عمل في قطاعات معينة، وانخفاض معدل التضخم في ايجارات المساكن وأسعارها، لكن مع توقعات بنقص الايدي العاملة في بعض المجالات المختصة مثل القطاع الصحي مما يؤدي الى زيادة في مستوى الأجور. أما بالنسبة للقطاعات المرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي فإنها ستشهد ازديادا في معدلات البطالة منها قطاع السيارات والقطاع المصرفي المالي، ورغم أن عدد الوظائف المرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد تبلغ 03 ملايين وظيفة إلا أنه لا يتوقع خسارتها

كلها بسبب عدم ارتباطها جميعا ببقاء بريطانيا داخل منظومة الاتحاد (مركز الامارات للسياسات، 2016).

5.1.4 الآثار على الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية)، فاستفتاء 23 جوان 2016 الذي اسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي كان متباينا في نسب التصويت بين اقاليم المملكة المتحدة ،حيث صوتت اسكتلندا بنسبة 62%، لندن بنسبة 60% و ايرلندا الشمالية بنسبة 56 %، في حين وافقت كل من ويلز بنسبة 53 % وانجلترا بنسبة 53 % ، وهو ما يثير الانتباه إلى أن المشكلة الحدودية بين ايرلندا وبريطانيا التي يمكن أن تنبئ بتبعات سياسية وبحرب أهلية أخرى مفادها روح التحام ايرلندا الشمالية بايرلندا التي تعتبر عضوا في الاتحاد الاوروبي.

2.4. آثار BREXIT على الاتحاد الأوروبي:

إن تصور واقع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه يبقى رهينا لموعد الخروج الفعلي والترتيبات المستقبلية بين الاتحاد وبريطانيا، خاصة أن العلاقة بين الطرفين متشابكة لحد كبير، لكن يرجح أن تكون آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كبيرة على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5% من سكانه، وقرابة 14 % من قوته الاقتصادية وهي نسبة مساهمة بريطانيا في الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (Oliver, 2016) ، فمساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي قدرت ب 8.5 بليون يورو سنة 2015، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد، إذ أن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 37 مقعدا في البرلمان الأوروبي وهو ما يمثل نسبة 8.5 % من الوزن النسبي للأصوات، مما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلا أكبر في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا، فرنسا و إيطاليا). كما أن غياب بريطانيا كدولة عضو في منطقة اليورو سيغير من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة، والدول غير الأعضاء في منطقة اليورو (08 دول)، لمصلحة التركيز

أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل خاصة في ظل توقع ظهور حركات مناهضة للوحدة الأوروبية داخل الدول الأعضاء (Freudenstein, 2015).
(Dera, & Aggelos, 2015).

5. السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية - الأوروبية بعد

BREXIT

يتوقف مستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية على الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه مع الاتحاد الأوروبي، ووفقا لتقرير الخزانة البريطانية هناك ثلاث سيناريوهات أساسية للعلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يحتمل:

- استمرار عضوية المملكة المتحدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مثل النرويج و التي ليست عضوا في الاتحاد.
- التفاوض على اتفاقية تجارة ثنائية مثل الاتفاقيات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا أو تركيا أو كندا
- عدم إبرام أي اتفاقيات ومن ثم الاحتكام لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

إن تحليل هذه البدائل يركز بشكل كبير على درجة الوصول إلى السوق الموحدة ومعرفة القواعد الاقتصادية والالتزامات المتعلقة بها، خاصة من حيث المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي وتطبيق التشريعات ومستوى التأثير على البيئة القانونية التجارية وهو ما يتضح من خلال السيناريوهات أو الخيارات التي يمكن أن تمثل الشكل المستقبلي للعلاقات بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

1.5 سيناريو المنطقة الاقتصادية الأوروبية (التجربة النرويجية)

يكون بتمكين الوصول الى السوق المشتركة، و فيها يتم الغاء الرسوم الجمركية على البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية والسمكية تغطية جزئية للأنشطة الزراعية والسمكية وصيد الأسماك، ويستفاد من جواز سفر أوروبي لكن بدون وجود اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي ودون الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للالتزامات فتمثل في تطبيق معظم قواعد الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المتعلقة بالمنتجات، حرية تنقل الأشخاص، البيئة، الطاقة، المناخ، والسياسة الاجتماعية إضافة إلى المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهي مساهمة من أجل تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وفي هذه الحالة يكون تأثيرها جد محدود على قواعد الاتحاد الأوروبي.

2.5 سيناريو اتفاقية التجارة الحرة

يتجلى هذا السيناريو من خلال ثلاث تجارب تتمثل في التجربة السويسرية، التجربة التركية والتجربة الكندية وهو ما نوضحه في الآتي:

1.2.5 التجربة السويسرية: تتمثل في إمكانية الوصول إلى السوق المشتركة من خلال عدم فرض رسوم جمركية على البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية، وتخفيض الحواجز الجمركية في القطاعات التي تغطيها الاتفاقيات الملزمة لسويسرا بالاتحاد الأوروبي. إضافة لعدم وجود اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و عدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي، كما يتم تطبيق القواعد الأوروبية في القطاعات التي تغطيها الاتفاقيات الملزمة لسويسرا بالاتحاد الأوروبي وتلك الخاصة بحرية تنقل الأفراد، وتكون المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي للتخفيف من التباينات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك تأثير لبريطانيا على قواعد الاتحاد الأوروبي.

2.2.5 التجربة التركية: ويكون ذلك من خلال الوصول إلى السوق المشتركة مع إلغاء الرسوم على السلع والمنتجات الزراعية المصنعة، و عدم وجود اتفاق محدد على الخدمات بما في ذلك المالية، حيث الرسوم الجمركية مشتركة على البلدان النامية، وغياب التكاليف الإدارية خاصة المتعلقة بالضوابط الجمركية على واردات السلع المصنعة، إضافة لعدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الالتزامات فهي تقوم تطبيق معايير مكافئة لتلك الموجودة في مناطق السوق المشتركة مع عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وليس لها تأثير على قواعد الاتحاد الأوروبي.

3.2.5 التجربة الكندية: ويكون ذلك بالوصول إلى السوق المشتركة مع عدم وجود تعريفات على البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية والتخلص التدريجي من التعريفات في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع السيارات ، اضافة إلى التحرير الجزئي للخدمات وعدم الحصول على جواز سفر أوروبي ، مع غياب اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و عدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الالتزامات، فهي تتمثل في احترام المعايير الأوروبية للمنتجات المستوردة ، مع عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، أما فيما يخص التأثير، فهي لا تؤثر على تطوير قواعد الاتحاد الأوروبي

3.5. سيناريو منظمة التجارة العالمية

يتمثل في الوصول إلى السوق المشتركة، بتطبيق رسوم جمركية على الواردات ، وعدم الحصول على جواز سفر أوروبي، وعدم وجود اتحاد جمركي، وبدون الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للالتزامات فتمثل في احترام المعايير الأوروبية للمنتجات المستوردة، وهي لا تساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي ، كما أنها لا تؤثر على تطوير قواعد الاتحاد الأوروبي

6. نتائج الدراسة

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيحدث الكثير من العراقيل خاصة على مستوى الحدود بين بريطانيا والدول الأوروبية، حيث ستشهد شبكة التوريد تأخرا في وقت ايصال السلع، كما سيكون هناك ضغطا على المعبر الحدودي من أجل فحص السلع وتسجيلها، ناهيك عن الرسوم الجمركية التي ستفرض على الكثير من السلع مثل لحوم الأبقار

والغنم، والسيارات بتكاليف باهضة لا يستطيع الأفراد تحملها، مما يدفع المواطن الى الاحجام عن الشراء والتوجه لسلع أخرى، وهو ما سيحمل الكثير من الشركات خسارة لزيائنها وأسواقها، حتى إن بعض الدول بدأت تتساوم بريطانيا على الرضوخ لشروطها التجارية، فاليابان مثلا بدأت تتشدد في بعض الشروط لتخرج من السوق البريطانية، والولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفاوض بريطانيا على بيعها اللحوم المهدرجة.

لقد حاولت الحكومة البريطانية أن تعزز الثقة في الجنيه الاسترليني من خلال دعم المصارف وجولات المحادثات التجارية التي قام بها وزير التجارة مع الدول المجاورة لها، خاصة وأن بريطانيا ملتزمة بمبالغ مالية تقدر ب 38 مليار و 700 مليون جنيه استرليني ، منها مشاريع التزمت بانجازها ولم تحدث بعد، ومنها مساهمات في مشاريع تمتد لسنة 2020 (شبكات طرق وجسور ..) مما يتطلب ايجاد طرق فعالة للتسوية المالية.

7. خاتمة

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي وثق بتاريخ 31 جانفي 2020، كان أول خسارة في تاريخ الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما.

لقد قضت المملكة المتحدة عدة سنوات تفاوض حول شروط انفصالها من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها ستبقى خاضعة لقانونه ومحكمة العدل الأوروبية حتى انتهاء المرحلة الانتقالية؛ هذه المرحلة قد تطرح أيضا العديد من السيناريوهات الجديدة والمحملة فيما يخص العلاقات التجارية بين الطرفين، وهو الواقع الجديد الذي سيغير الهوية الأوروبية التي كانت إلى حد كبير نموذجا للاندماج الدولي الأكثر نجاحا على الاطلاق.

إن بريطانيا تأمل كثيرا في الاستعادة في من استقراؤها باتخاذ القرارات الاقتصادية مع الدول التي ترى أنها تخدم مصالحها التجارية والاقتصادية دون تدخل شروط الاتحاد الأوروبي خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها لن تجد سهولة كبيرة للتعايش مع هذا الوضع الجديد، فهي ستكون في المستقبل أمام هوية جديدة تختلف تماما عن ما كانت عليه قبل وخلال الانضمام للاتحاد الأوروبي في ظل الانقسامات التي يشهدها الرأي العام البريطاني تجاه البركست من جهة ومع التساؤلات التي تثيرها اسكتلندا وايرلندا الشمالية التي تهدد كيانها كمملكة.

8. قائمة المراجع

المؤلفات:

1. علي عبد الفتاح أبو شرار. (2010). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. تأليف علي عبد الفتاح أبو شرار، *الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات* (المجلد 2). الأردن: دار المسيرة.
2. محمد صادق اسماعيل. (2018). ماذا تعرف عن البركست ؟ BREXIT. دار العربي للنشر.
3. هيبية غربي. (2018). تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

المقالات :

4. ايمان تماربط. (جانفي، 2017). رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.
5. جمال قاسمية. (جانفي، 2019). العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نموذجاً). *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسة* (15).
6. سارة قوراري. (2017). دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* (10).
7. صادق الركابي. (2019). تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الوضع الداخلي للمملكة المتحدة. *مؤسسة الحوار الانساني*. لندن.
8. عبد الوهاب رميدي. (2006-2007). *التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -*. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر .
9. محمد علة. (01 04, 2018). الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*.

مواقع الأنترنت:

10. BBC. (20 03, 2017). بركسيت : ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة

لشبوننة. تم الاسترداد من <http://www.bbc.com/arabic/word-39328654>

11. eurostat database. (12 06, 2019) .

. تم الاسترداد من <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

eurostat your key to european

statistics:<https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

12. Roland Freudenstein ،Eoin Dera و (Aggelo Aggelos) .june,

2015 .(*brexit in focus: six ways it will fundamentally change*

the EU , من , 2019 , 07 30 تاريخ الاسترداد .

<https://www.martenscentre.eu/publications/brexit-six-ways-it-will-fundamentally-change-eu>

13. Tim Oliver .(2016) .*a european union without the kingdom the*

geopolitics of british exit from the EU , 12 2019 تاريخ الاسترداد .

The london school of economics and political science: 02، من

<https://medium.com/@lseideas/a-european-union-without-the-united-kingdom-the-geopolitics-of-a-british-exit-from-the-eu-6cd3c1a87e7c#.yv3pbz7gp>

14. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (جوان , 2016). تقدير موقف خروج

بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداخليات وشكل العلاقة المستقبلية. (وحدة تحليل

السياسات في المركز العربي، المحرر) تاريخ الاسترداد 03 07, 2019، من

www.dohainstitute.org

15. فهد عامر الأحمدي. (2002). *إمبراطورية اليورو*. تاريخ الاسترداد 28 07,

2019، من جريدة الرياض الإلكترونية: <http://www.alriyadh.com/29907>

16. مرعب رولان. (تشرين الاول, 2016). تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها. تاريخ الاسترداد 31 جويلية , 2019، من مجلة الدفاع اللبناني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/>
17. مركز الامارات للسياسات. (26 جوان, 2016). التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تاريخ الاسترداد 15 09, 2019، من مركز الامارات للسياسات: www.epc.ae